عبد الغني سلامة*

الاستيطان، والتهجير القسري لسكان الأغوار والسفوح الشرقية

مقدمة

منذ العام ١٩٦٧ ، عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جاهدة على بناء المستوطنات وتوسيعها، سواء من حيث توسيع رقعتها، أو زيادة عدد سكانها. ونتيجة هذه السياسة، يستوطن اليوم أكثر من نصف مليون مستوطن يهودي، في مستوطنات الضفة الغربية والقدس. وفي العقد الأول للاحتلال، عملت حكومات حزب العمل (المعراخ)، بموجب «خطة ألون»، التي أوصت ببناء مستوطنات في مناطق ذات (أهمية أمنية) والتي فيها كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، مثل غور الأردن.

ومع وصول الليكود للحكم عام ١٩٧٧ ، صعدت إسرائيل من بناء المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصة في المناطق التي تحتوي على مصادر مياه، أو تتمتع بأهمية أمنية، أو لغرض تقطيع أوصال الضفة الغربية، وهذه السياسة تنبع من دوافع أمنية وأيديولوجية معاً.

ويمكن القول إن سياسات الاستيطان الإسرائيلية تنطلق أساسا من «مشروع آلون»، والذي هو بمثابة الخطة الرسمية لحزب العمل، ويقضي هذا المشروع بإقامة استيطان إستراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية. ويحاول المشروع تجنب المناطق المأهولة وفقاً لسياسة «أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان»، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان، ومحاصرتهم من جميع النواحي بإسرائيل، مقابل اتفاقية سلام مع الأردن. ورأى آلون أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة

* باحث وكاتب رأي.

للدفاع من وجهة النظر الإستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة، تستطيع أن تقاوم أي هجوم للجيوش البرية الحديثة، وتكون حدوداً سياسية، لذا اقترح ضم أراض بعمق ١٠ – ١٥كم على طول وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة غوش عتصيون ومنطقة اللطرون.[١]

وتهدف السياسات الاستيطانية لتحقيق أهداف أمنية وسياسية، من خلال المحافظة على تواصل استيطاني من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي، والسيطرة على سلسلة جبال الضفة الغربية، وإنشاء شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تعطيل فرص إقامة كيان فلسطيني وقضم الأراضي الفلسطينية وضمها تدريجيا، بعد تفريغها من السكان، أو حصرهم في جيتوهات معزولة، يسهل السيطرة عليها.

سنسلط الضوء في هذه الدراسة على منطقة الأغوار والسفوح الشرقية للضفة الغربية، والتي استرعت انتباه سطات الاحتلال بشكل خاص، ومنذ وقت مبكر، نظرا لأهميتها الخاصة، من حيث كونها ذات كثافة سكانية منخفضة، وبالتالي يسهل مصادرة أراضيها مقارنة بالأراضي ذات الكثافة السكانية العالية، ولأنها ذات موقع حيوي مهم من الناحيتين الأمنية والإستراتيجية، وفيها الكثير من الموارد الطبيعية ومصادر المياه، ولأنها بسيطرتها عليها تكون قد حالت دون قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة. لذلك، تتعرض هذه المنطقة بالذات، لمخططات ممنهجة ودؤوبة، لقضم أراضيها وتهجير سكانها قسريا..

التهجير البطيء، بدلا من الترانسفير

ربما تكون إسرائيل قد توصلت لقناعة باستحالة تنفيذ «ترانسفير» جماعي لسكان الضفة الغربية، وكل الأطروحات التي تنطوي على تهديدات من هذا النوع فيها قدر من المبالغة.. فعملية ترحيل أعداد كبيرة من السكان لا يمكن أن تمر بسهولة، وإذا ما أقدمت إسرائيل على مثل هذه الخطوة، ستجابه بردات فعل عنيفة من الشعب نفسه، وبمعارضة دولية شديدة.. وما يعزز هذا الرأي أن المنطقة مرت بمنعطفات سياسية خطيرة في مراحل سابقة، كان الخطاب الإعلامي السائد آنذاك يحذر من مخططات ترانسفير، حدث هذا مثلا في حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، حيث قيل حينها أن «إسحق شامير» باعتباره أكثر رئيس وزراء إسرائيلي تطرفاً، سيستغل انشغال العالم بالحرب، ليقوم بتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين، لكن ما حصل فعليا أنّ أميركا لم تسمح لشامير بالرد على الصواريخ العراقية، ولم تحدث أي عملية تهجير. ثم تكرر الأمر، واندلعت المخاوف والمبالغات مرة أخرى في حرب احتلال العراق (٢٠٠٣)، حيث روج محللون حينها بأن «شارون» سيستثمر انشغال العالم بالحرب على العراق، ليبعد مئات الآلاف من الفلسطينيين.. وما جرى فعليا حينها أن الأمور سارت بهدوء، ولم يحصل أي ترحيل.[٢]

ومرة أخرى بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وتطور الأمور إلى اجتياح المدن الفلسطينية وتصاعد حملات التنكيل والقتل والتدمير، ومع بدء بناء جدار الفصل العنصري، ثارت المخاوف مجدداً من احتمالات التهجير.. وأيضا، توقفت الاجتياحات، وعادت الأمور تدريجيا للهدوء دون أي عملية تهجير.. بل إن فرصة الترحيل الجماعي كانت أقوى عندما وقعت النكسة ١٩٦٧ ، بيد أن هذا لم يحدث كما حصل في النكبة ١٩٤٨ .

حتى أن دعوة رئيس بلدية «رعنانا» لتهجير طوعي للفلسطينيين نحو الأردن، برعاية ودعم دوليين، التي طرحها في مركز الليكود عام ٢٠٠٣، قد رفضت من قبل رئاسة المركز، ولم يتم حولها أي نقاش. وما زالت غالبية الأحزاب الإسرائيلية، بعيدة عن تبني فكرة «التهجير الجماعي»، وكل دعوات التهجير بقيت محصورة في إطار المتطرفين الذين لا يمثلون أي قوة سياسية فعلية. [٣]

ما سبق لا يعني أن إسرائيل، وخاصة اليمين الحاكم لا يحلم أن يصحو ذات يوم، ليجد فلسطين وقد خلت من أهلها.. لكن ذلك سيبقى كابوساً ولن يتحقق. الفلسطينيون باقون فوق أرضهم، بغض النظر عن أي حل سياسي، كما أن أطروحة «الوطن البديل» دفنتها اتفاقية السلام الأردني الإسرائيلي في وادي عربة، بعد أن أجهزت عليها اتفاقية أوسلو، التي أعادت فعليا ثلاثمائة ألف فلسطيني إلى داخل الوطن، وسبعين ألفاً منهم، إلى داخل الخط الأخضر، ليمارسوا حق العودة دون ضجيج.

اليوم، ومع سيطرة اليمين الإسرائيلي، تحولت الإستراتيجية الإسرائيلية من فكرة «الترانسفير الجماعي» إلى فكرة «الترحيل القسري البطيء والممنهج»، بأقل قدر ممكن من الضجيج، وعلى فترات زمنية طويلة، وباختيار مواقع محددة، يجري تفريغها من السكان، وإجبارهم على المغادرة من خلال تضييق سبل العيش عليهم..

التهجير القسري في القانون الدولي

مورس التهجير القسري الجماعي منذ أقدم العصور؛ السبي البابلي على يد «نبوخذ نصر»، وإعادة المسبيين بقيادة «كورش الفارسي».. ما هي إلا أشكال واضحة لهذا النوع من التهجير، والذي كانت تعمد إليه الإمبراطوريات الإمبريالية قديما، لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية، تتعلق بخلخلة التركيبات الإثنية للمناطق المفتوحة، والتحكم بالمعادلات الديمغرافية، أو إقامة كيانات موالية على التخوم، أو الاستفادة من مجموعات بشرية، أو التخلص منها وطردها.. وما زالت هذه السياسات تُمارس إلى اليوم، ولكن بأشكال وصيغ مختلفة، لعل أبرزها تهجير الفلسطينيين إبان النكبة..

يعرّف القانون الدولي التهجير القسرى بأنه «ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلا عنها». ويكون التهجير القسري إما مباشرا، أي ترحيل السكان من مناطق سكناهم بالقوة، أو غير مباشر، عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد. [٤]

أو هو قيام الدولة أو سلطة الاحتلال أو أي جهة تابعة لها بتنفيذ أعمال أو اتخاذ إجراءات أو اتباع سياسات غير مشروعة ترمي إلى أو تتسبب في تغيير التركيبة السكانية لإقليم معين يخضع لها. ونقل السكان القسري قد يكون بتدخل السلطة على نحو ينتج عنه تهجير السكان الأصليين، أو على شكل توطين المستعمرين المدنيين من مواطني دولة الاحتلال في أرض الإقليم الخاضع لها. [٥]

واعتبر القانون الدولي «التهجير القسري» بأنه يندرج ضمن جرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية (التطهير العرقي)، والجرائم ضد الإنسانية. ووفقا لما جاء في نظام روما الإنساني للمحكمة الجنائية الدولية (المادة السابعة البند الثاني الفقرة (د))؛ فإن «إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين يشكل جريمة ضد الإنسانية».كما وأن النقل القسري للسكان المدنيين هو جريمة حرب وفق المادة الثامنة من البند الثاني، الفقرة السابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراض أخرى، إلا في حال أن يكون هذا في صالحهم بهدف تجنيبهم مخاطر النزاعات المسلحة. [٦]

كما أن حرمان السكان من الإقامة في أرضهم والاستقرار فيها ومنعهم من الرجوع اليها جريمة ضد الإنسانية؛ حيث أنه اضطهاد، وذلك ما نصت عليه المادة السابعة البند الثاني الفقرة (ز) من نظام روما، يعني الاضطهاد حرمان جماعة من السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساسية، بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة. كما أن تدمير الممتلكات الخاصة لإجبار الناس على الرحيل مخالف لنص المادة (٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، «يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية، أو التعاونية». ولا يجوز لدولة الاحتلال بموجب المادة (٥٥) من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ أن تقوم بمصادرة الأراضي والمباني، أو تدميرها أو إتلافها، وإذا قامت بتدميرها فإنها تتحمل المسؤولية القضائية.

وأبرز آليات التهجير القسري التي تنتهجها دولة الاحتلال (المباشرة وغير المباشرة): اتباع سياسات ممنهجة، وتبني قوانين عنصرية، وعدم عدالة القضاء، واستخدام العنف والقمع، إضافة للقتل والاعتداءات المتكررة والاعتقالات، ومصادرة الأراضي والاستيلاء عليها وإغلاق منافذ الرزق وتقييد حرية حركة الأفراد، وحظر البناء، وتدمير المنشئات والبيوت، ومنع التطوير، وغيرها وهي مسببات للتهجير.

ويتضح من ذلك أن هذه المواد القانونية تنطبق على الممارسات الإسرائيلية التي تأتي في سياق التهجير القسري المستمر ضد الفلسطينيين، والتي تتمثل في منع اللاجئين من العودة إلى ديارهم، واستعادة ممتلكاتهم، واستمرار سياسات مصادرة الأراضي، أو تقييد استعمالها وتدمير البيوت، ومنع البناء والتطوير، وفرض نظام التصاريح والحصار والإغلاق والفصل العنصري، وحرمانهم من الحقوق الأساسية وتقييدهم في التصرف في أراضيهم. والذي يجبرهم على الرحيل بحثاً عن الأمان والاستقرار... هي جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب يجب أن تحاسب عليها إسرائيل.

وتستند دولة الاحتلال لهذه السياسات والممارسات إلى قوانين، أو أوامر عسكرية، أو إدارية تشرعها بهدف إضفاء صفة القانونية على القمع والإضطهاد. وعادةً تركن دولة الاحتلال إلى قضاء مقيد إما بقوانين جائرة عنصرية، أو بأيديولوجيا استعمارية، تُفقد القضاء عدالته.٧

وتفرض إسرائيل تقييدات شديدة على التوطين والبناء والتطوير الفلسطينيّ في المنطقة "ج"، وتتجاهل كليا احتياجات السكان الفلسطينيين. وتفرض عليهم العيش في ظروف سكنية غير مناسبة، من دون إمكانية تشييد البيوت وفق القانون وتطوير بلداتهم، مع تهديدات دائمة بهدم بيوتهم وإخلائهم واقتلاع مصادر أرزاقهم. وعندما يقوم سكان هذه المناطق، مُجبرين، ببناء بيوتهم من دون تراخيص على أراضيهم المجاورة المعرّفة كمنطقة "ج"، فإنهم يعيشون تحت تهديد متواصل بهدم بيوتهم.

مناطق "ج" في الضفة الغربية

بحسب اتفاقية أوسلة، تم تقسيم المناطق الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث مناطق: "أ"، "ب"، "ج"، حسب الصلاحيات الأمنية والمدنية، وكان من المفترض لهذه القسمة أن تكون مؤقتة، وأن تُمكّن نقل الصلاحيات تدريجيًا إلى السلطة الفلسطينية، إلا أنّ هذه التسوية «المؤقتة» أخذت تتحول بفعل السياسات الإسرائيلية إلى أمر واقع، تريد إسرائيل تثبيته كحل نهائي.

وفي تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان– بيتسلم، بيّنَ حدود وطبيعة المناطق حسب اتفاقية أوسلو، الذي قسم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاث فئات: المنطقة "أ"، والتي تشمل قرابة ١٨٪ من أراضي الضفة، بما فيها جميع المدن الفلسطينية، وتعيش فيها غالبية سكان الضفة الغربية. وتملك السلطة الفلسطينية في هذه المنطقة غالبية الصلاحيات السيادية؛ المنطقة "ب"، والتي تشمل قرابة ٢٢٪ من أراضي الضفة الغربية وتشمل مناطق ريفية كبيرة، حافظت فيها إسرائيل على السيطرة الأمنية ونقلت إلى السلطة الفلسطينية الصلاحيات المتعلقة بالمسائل المدنية، ويعيش في منطقتيْ "أ" و"ب" أكثر من ٢,٤ مليون فلسطينيّ، وهم ينقسمون على ١٦٥ وحدة أرض منفصلة لا يوجد بينها تواصل جغرافيّ؛ أما المنطقة "ج"، والتي تمتدّ على قرابة ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية (قرابة ٣,٣ ملايين دونم)، فقد حافظت فيها إسرائيل على سيطرة شبه تامة، تشمل الصلاحيات الأمنية والصلاحيات المدنية المتعلقة بملكية الأراضي واستخداماتها، ومن ضمنها تخصيص الأراضي والتخطيط والبناء والبنى التحتية. وقد تلقت السلطة الفلسطينية المسؤولية عن توفير الخدمات التربوية والصحية للسكان الفلسطينيين في منطقة "ج" أيضًا، إلا أنّ البناء وصيانة البنى التحتية اللازمة لغرض توفير هذه الخدمات ظلّا تحت السيطرة الإسرائيلية. وتتولّى الإدارة المدنية مسؤولية إدارة المسائل المدنية التي ظلت تحت السيطرة الإسرائيلية في منطقة "ج".[٨]

تتسم الأراضي المصنفة "ج" بالتواصل الجغرافي. وتشمل هذه المنطقة كلّ القسم الشرقيّ من الضفة الغربية، من السفوح الشرقية لأعالي الجبال في الضفة الغربية وحتى نهر الأردن، إلى جانب الأراضي الواسعة الواقعة في مركز الضفة الغربية وفي جزئها الغربيّ. في هذه المنطقة أقام الاحتلال ١٢٥ مستوطنة، إلى جانب المساحات الشاسعة التي عرّفتها إسرائيل بأنها مناطق نفوذ خاصة بالمستوطنات. وتمتدّ هذه المساحات على قرابة ٢,١ مليون دونم، أي ٦٣٪ من منطقة "ج"، وتشمل غالبية أراضي الضفة التي تعرّفها إسرائيل بأنها أراضي دولة. وبدءًا بالنصف الثاني من سنوات التسعين، أقيمت في المنطقة "ج"، أيضًا، قرابة ١٠٠ بؤرة استيطانية، وهي مستوطنات أقيمت من دون تصديق رسميّ من سلطات الاحتلال، إلا أنّ غالبية هذه البؤر حظيت بتشجيع هذه السلطات ومساعدتها.[٩]

لا تتوفر معطيات دقيقة بخصوص عدد السكان الفلسطينيين في المنطقة "ج". ووفق تقديرات منظمة «بمكوم»، يعيش في هذه المنطقة نحو ٢٠٠،٠٠٠ فلسطيني؛ ووفق استطلاع الجماعات السكنية الشامل الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإنّ عدد السكان في المنطقة يصل إلى نحو ٣٠٠،٠٠٠ نسمة. وتقول المنظمتان إنّ نحو ٦٠،٠٠٠ شخص من سكان المنطقة "ج" يعيشون في ١٨٠ قرية وجماعة سكنيّة على الأقل، تقع كلّ مساحاتها في المنطقة "ج"؛ أمّا من تبقوْا فهم يعيشون في قرابة ٢٩٠ قرية وبلدة يقع جزء فقط من منطقتها العمرانية في منطقة "ج"، بينما تقع باقي منطقتها العمرانية في منطقتيْ "أ" و"ب". من بين سكان البلدات الموجودة بكاملها في منطقة "ج"، يعيش قرابة ٢٠،٠٠٠ منهم في تجمعات بدوية وتجمعات رعي أخرى (مناطق السفوح الشرقية). ويعيش هؤلاء في خيام وأكواخ صفيحية أو كهوف، ولا تتوفر لهم الخدمات الأساسية، وهم غير مرتبطين بالبنى التحتية الخاصة بالمياه والصحة والكهرباء. ووفق وكالات الأمم المتحدة التي تنشط في

خلال مقابلة وزير الزراعة «أوري ارائيل»، من حزب البيت اليهودي، مع «تايمز أوف إسرائيل» اقترح طرد آلاف الفلسطينيين من المنطقة "ج" في الضفة الغربية، لتعطيل قيام دولة فلسطينية، وطالب بضم المنطقة "ج"، ومقابل ذلك، يتم ضخ ١٠ مليار شيكل في مناطق فلسطينية أخرى لتحسين مستوى معيشة السكان، في إطار ما يسمى بالسلام الاقتصادي، مضيفا بإنه يمكن بسهولة إخلاء العرب القليلين جدا الذين يسكنون هناك.

توزيع الأغذية، فإنّ ٣٤٪ من هذه التجمعات السكنية تعاني من انعدام الأمن الغذائي. [١٠]

وتفرض إسرائيل تقييدات شديدة على التوطين والبناء والتطوير الفلسطينيّ في المنطقة "ج"، وتتجاهل كليا احتياجات السكان الفلسطينيين. وتفرض عليهم العيش في ظروف سكنية غير مناسبة، من دون إمكانية تشييد البيوت وفق القانون وتطوير بلداتهم، مع تهديدات دائمة بهدم بيوتهم وإخلائهم واقتلاع مصادر أرزاقهم. وعندما يقوم سكان هذه المناطق، مُجبرين، ببناء بيوتهم من دون تراخيص على أراضيهم المجاورة المعرّفة كمنطقة "ج"، فإنهم يعيشون تحت تهديد متواصل بهدم بيوتهم. [١١]

الأغوار والسفوح الشرقية

تمتد مناطق االأغوار والسفوح الشرقية على طول الجانب الشرقي من الضفة الغربية؛ من شرقي محافظة جنين، حتى تصل البحر الميت. يمر من الأغوار نهر الأردن، وتمتاز بخصوبة تربتها، بينما السفوح الشرقية منطقة شبه جافة، وذات أمطار تقل عن ٢٥٠ ملم. تعد هذه المنطقة منطقة رعوية، عدا بعض المساحات التي تزرع بمحصول الشعير والقمح، إلا أن الانحدار الحاد لهذه المنطقة (من ٨٠٠م فوق سطح البحر، إلى ١٥٠م تحت مستوى سطح البحر) أدى إلى انجراف التربة، كما أثر الرعي الجائر على كمية الغطاء النباتي ونوعيته؛ حيث أدى إلى انقراض بعض النباتات من مناطق المراعي الطبيعية، وإلى ضآلة الغطاء النباتي فيها؛ ما سهل انجراف تربتها، وقضى على فرص تعويض ما تم تدميره، وبسبب السياسات الإسرائيلية تم منع تطوير هذه الأراضي، أو بناء مساكن فيها، أو استغلالها لأغراض التنمية..

تقع في هذه المنطقة محافظة طوباس، ومحافظة أريحا والأغوار.. وأهم المدن والقرى والبلدات فيها: طوباس، فقوعة، حلبون، دير أبو ضعيف، جلقموس، المطلة، المغير، خربة البزرا، إبزيق، تياسير، خربة المالح، بردلة، كردلة، عين البيضا، الساكوت، طمون، فصايل، العوجا، النويعمة، أريحا، البقيعة، باب النقب، بيت حسان، خربة المرصرص، بيت عبد القادر، عاهد، بيت فوريك، بيتا، سالم، بيت دجن، خلة الفول، الجفنلك، عقربة، خربة سرطبة، قصرة، الخان الأحمر، النبي موسى، مسافر يطا، عرب السواحرة، التعامرة، بني عبيد، عرب الجهالين، عرب الرشايدة، الرواعين عين جدي، الفشخة..

تركز المخططات الاستيطانية في السفوح الشرقية والأغوار على المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، بعيدا عن القرى والبلدات، حيث تقع الخرب، والقرى الصغيرة، وحيث يسكن البدو في خيم وبيوت من الصفيح، ويقدر عدد سكان هذه المنطقة بنحو خمسين ألف مواطن، حسب التقديرات الفلسطينية، وعشرين ألفا حسب التقديرات الإسرائيلية..

السياسات الاستيطانية للضم والتهجير

خلال مقابلة وزير الزراعة «أوري ارائيل»، من حزب البيت اليهودي، مع «تايمز أوف إسرائيل» اقترح طرد آلاف الفلسطينيين من المنطقة "ج" في الضفة الغربية، لتعطيل قيام دولة فلسطينية، وطالب بضم المنطقة "ج"، ومقابل ذلك، يتم ضخ ١٠ مليار شيكل في مناطق فلسطينية أخرى لتحسين مستوى معيشة السكان، في إطار ما يسمى بالسلام الاقتصادي، مضيفا بإنه يمكن بسهولة إخلاء العرب القليلين جدا الذين يسكنون هناك.[١٢]

وفي واقع الأمر، تحاول إسرائيل بشتى الطرق تفريغ منطقة السفوح الشرقية والأغوار من السكان، وتتمثل إجراءات الاحتلال بالاعتداءات الدائمة، ومضايقات السكان وخلق ظروف طاردة، تدفعهم لمغادرة المنطقة، بعد تحويلها إلى مناطق غير صالحة للسكن، مثل مضايقات الجيش، وإجراء مناورات عسكرية بالذخيرة الحية، وتجريف الأراضي، واقتلاع الأشجار، وعمليات الهدم

الاستيطان: سياسة سلب وإقصاء.

المستمرة بأوامر عسكرية، بما في ذلك هدم المدارس.. وترحيل العائلات البدوية إلى مناطق أخرى، تحت حجة أنها أراضي دولة، أو تابعة لمعسكرات، أو لشق طرق، أو إقامة مستوطنات.. فضلا عن منع السلطة تقديم أي خدمات لسكان هذه المناطق، بما في ذلك منع حفر آبار، أو بناء مستوصفات صحية ومدارس جديدة، أو تعبيد طرق..

فمثلا، أكد القائم بأعمال محافظ طوباس والأغوار الشمالية، «أحمد الأسعد»، أن سلطات الاحتلال هدمت بيوت ٢٢ عائلة تقطن في خربة الرأس الأحمر شمال طوباس، وهي بيوت بدائية مصنوعة من الصفيح والخيش، يستخدم الأهالي أجزاء منها لتربية المواشي.

وأشار «الأسعد» إلى أن سلطات الاحتلال تهدف من وراء استهداف العائلات البدوية، إلى تفريغ تلك المنطقة من أصحابها الشرعيين وتغيير طابعها الديموغرافي لمصلحة المستوطنين ممن ينهبون الأرض والمياه. ووصف، السياسة الإسرائيلية تلك بأنها بمثابة إحلال عنصري هدفه الأول والأخير اجتثاث الوجود الفلسطيني من الأغوار. وأكد، أن سلطات الاحتلال لم تتوقف يوما واحدا عن ملاحقة القاطنين في مناطق السفوح والأغوار، والذين لا تتردد في هدم مساكنهم البدائية وقتل أغنامهم، وسلب مزارعهم، وتدمير ما يكدحون في زراعته من المحاصيل.

وأضاف بأن الاحتلال يمارس سياسة الأرض المحروقة في الأغوار وسحب البساط تدريجا من تحت أقدام الفلسطينيين، بهدف الاستحواذ عليها، فبدأ إجراءاته بمضايقة المواطنين من خلال قطع مصادر الحياة الأساسية عنهم من ماء وكهرباء وصحة وتعليم، ومنع تنفيذ أي مشاريع لتطوير البنية التحتية أو الخدماتية أو توسيع المخططات الهيكلية لاستيعاب التزايد السكاني، ما حول حياتهم إلى أشبه بالجحيم. وبين، أن وتيرة هذه السياسات التهجيرية زادت خلال الأعوام الأخيرة بشكل كبير ومتسارع، في خطوات استباقية من قبل حكومة الاحتلال لاستثمار الوقت، وفرض وقائع جديدة على الأرض. [١٣]

وبحسب رئيس مجلس محلي الرأس الأحمر، «يونس بني عودة»، فإن قوات الاحتلال ما تلبث وتغادر المكان، حتى تعود إليه من جديد، مصطحبة معها الجرافات التي تغرس أنيابها في مساكن المواطنين ومنشآتهم، لتحولها إلى أثر بعد عين. ولفت «بني عودة»، إلى تدريبات عسكرية يجريها الجيش في تلك المنطقة، يستخدم فيها الطائرات الحربية والمروحيات، والآليات الثقيلة، ويطلق خلالها القذائف والصواريخ والنيران، ما يجعل استمرار بقاء الأهالي في هذه المنطقة، أمرا محفوفا بالمخاطر. [١٤]

وفي تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأراضي الفلسطينية جاء فيه أن «سياسة

التخطيط المقيدة التي تطبقها سلطات الاحتلال في المنطقة "ج"، تعتبر السبب الرئيسي وراء رحيل المواطنين الفلسطينيين منها». وخلص التقرير الذي استند إلى زيارات ميدانية لأعضاء المكتب الأممي، إلى وجود «أنماط واضحة من التهجير تحدث في المناطق التي تمت زيارتها في المنطقة "ج"». وحسب التقرير فإن السبب الأكثر شيوعا وراء رحيل المواطنين ينبع من سياسة التخطيط المقيدة التي تطبقها سلطات الاحتلال، وتجعل من المستحيل فعليا على الفلسطينيين الحصول على تراخيص للبناء، بينما تتلخص العوامل الأخرى في عنف المستوطنين والقيود المفروضة على التنقل ومن بينها الجدار، وانخفاض الدخل، وهدم المنازل، أو صعوبة الوصول إلى الخدمات والموارد كالتعليم، والمياه. وأضاف أن السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة "ج" تقوض الظروف المعيشية في المجتمعات الرعوية والزراعية التي تمت زيارتها، ما يساهم في تهجير سكانها. وقال سكان المنطقة إن مصادر رزقهم تضاءلت خلال السنوات العشر الماضية نتيجة الممارسات الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال، يفيد السكان البدو بأن عدد قطعانهم انخفض، كما يشير المزارعون إلى تدهور قدرتهم على الوصول وفلاحة أراضيهم. ويعود ذلك في الحالتين إلى القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على استخدام الأراضي، والوصول لمصادر المياه، والنشاطات الاستيطانية.. وأشار التقرير إلى أن المستوطنات وإفلات المستوطنين من المساءلة تعتبر أسبابا رئيسية لسلسلة من الصعوبات التي تجبر الكثير من العائلات على الرحيل، وذكر سكان المنطقة أنهم يتعرضون لعنف جسدي ومضايقات أخرى على يد المستوطنين بصورة منتظمة. [١٥]

ولفت التقرير إلى وجود مخاوف فعلية من أن بعض التجمعات الفلسطينية في مناطق "ج" قد تتفكك وتختفي كليا مع الجيل القادم، أو حتى قبل هذا الوقت، نظرا لانعدام الدعم الحقيقي لها. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة فإن الدعم الذي يتلقاه سكان هذه التجمعات من المنظمات الإنسانية لا يفي بالغرض المطلوب. ويزيد من تلك المخاوف الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بإحداث تحولات ديموغرافية وتغيير التركيبة السكانية في الضفة الغربية. [١٦]

وقد انصب اهتمام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على فحص ما إذا كان الفلسطينيون يُجبرون على الرحيل من مجتمعاتهم نظراً لأنّ السياسات الإسرائيلية قد خلقت ظروفاً لم تترك لهم من خيار سوى الرحيل. وكان الهدف الأساسي من الزيارات هو التعرف على الأسباب التي تدفع الفلسطينيين على الرحيل، وتضع آخرين منهم عرضة لخطر التهجير في المستقبل. وجاء في التقرير انه أثناء اختيار المجتمعات المستهدفة، سعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى شمل مجموعات متنوعة جغرافيا تمثل القرى المستقرة والمجتمعات البدوية وغيرها من المجتمعات الرعوية، إلى جانب مجتمعات اللاجئين وغير اللاجئين. وبين التقرير ان العائلات الفلسطينية المهجرة عادة ما تنتقل إلى المنطقة "أ" والمنطقة "ب" إضافة إلى أجزاء أخرى من المنطقة "ج". وقد تمّ تهجير العديد منهم بالفعل عدّة مرات. [١٧]

ووصف تقرير لوكالة وفا، ظروف منطقة عرب الرشايدة إلى الشرق من بيت لحم، بأنها بائسة وصعبة، حيث يعتمد السكان على صهاريج وجرارات لنقل المياه، وحيث المواشي عطشى، والأطفال والنساء والشيوخ منتشرون في المكان وقد طغت مظاهر التعب والضنك على وجوههم، وحيث الآبار قديمة جدا ومتهالكة، وحيث تدمر سلطات الاحتلال كل ما يقام في السفوح الشرقية لمحافظة بيت لحم. وأورد التقرير مقابلة مع «يوسف الرشايدة» مختار بدو الرشايدة الذي قال: «كنا نقطن في منطقة عين جدي على السواحل الغربية للبحر الميت، ثم هجرنا من قبل الاحتلال إلى منطقة تقوع شرق بيت لحم، ثم طاردنا الاحتلال مرة أخرى إلى أن استقرينا هنا ولا نعلم هل سنبقى هنا أم سيطالنا التهجير مرة أخرى؟». وأشار إلى أن الجيش قتل عشرات النوق ومئات الماعز والخراف التي يمتلكها الأهالي مبررا ذلك بأنه 'قتل خطأً' يتم خلال التدريبات العسكرية. [١٨]

وفي منطقة المكتول المحاذية لعرب الرشايدة بدت مشاهد ترحيل الاحتلال القسري للبدو واضحة للعيان، فعدة آبار مولها الاتحاد الأوروبي هدمت في المكان، وذكر عرب الرشايدة لـ'وفا' أن بركسات وحظائر وخيم كان يقطن فيها أكثر من ٧٠ نفراً دمرها الاحتلال أيضا في المنطقة ذاتها لإجبار أهلها على الرحيل. فيما أكد مستشار التنمية في جمعية الشبان المسيحية في بيت ساحور نادي فراج لـ'وفا' أن أول عمل قام به الاحتلال الإسرائيلي عند احتلاله لهذه الأراضي البدوية عام ٦٧ هو هدم آبار تجميع المياه التي كانت تزود البدو ومواشيهم بالمياه، موضحا أن الاحتلال هدف من خلال ذلك إلى تفريغ المنطقة من ساكنيها ليجعل منها ساحة رماية وتدريب جنوده. [١٩]

وفي دراسة صادرة عن مركز عبدالله الحوارني للدراسات والتوثيق، تبين أن سلطات الاحتلال تهدف إلى تقطيع أواصر الصلة بين بلدات الأغوار الشمالية وقراها للتنغيص على حياة المواطنين لإجبارهم على ترك أرضهم والرحيل عنها، إضافة إلى عزلها عن بقية مدن الضفة الغربية ومحافظاتها. وأكدت الدراسة أن قوات الاحتلال هدمت في محافظة طوباس وحدها منذ عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٧ حوالى ٣٥٠ بيتاً و٧١٩ منشأة، بينها ٤١ بيتاً

في دراسة صادرة عن مركز عبدالله الحوارني للدراسات والتوثيق، تبين أن سلطات الاحتلال تهدف إلى تقطيع أواصر الصلة بين بلدات الأغوار الشمالية وقراها للتنغيص على حياة المواطنين لإجبارهم على ترك أرضهم والرحيل عنها، إضافة إلى عزلها عن بقية مدن الضفة الغربية ومحافظاتها. وأكدت الدراسة أن قوات الاحتلال هدمت في محافظة طوباس وحدها منذ عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٧ حوالى ٣٥٠ بيتاً و٧١٩ منشأة، بينها ٤١ بيتاً و١٠٠ منشأة عام ٢٠١٦، موضحة إلى أن الحجة الإسرائيلية جاهزة دوما، وهي أن مناطق «"ج"»، يحظر على الفلسطيني البناء بها إلا بعد موافقة إسرائيلية.

و١٠٠ منشأة عام ٢٠١٦، موضحة إلى أن الحجة الإسرائيلية جاهزة دوما، وهي أن مناطق «"ج"»، يحظر على الفلسطيني البناء بها إلا بعد موافقة إسرائيلية. [٢٠]

البعد الاقتصادي

تتمتع مناطق "ج" بأهمية قصوى بالنسبة لحياة الفلسطينيين، وفرص بناء دولتهم، فهي تمثل احتياطي الأراضي الخاصّ بسكان الضفة الغربية، ومن المفترض بهذه الأراضي أن تُمكّن من تطوير البلدات القائمة وتوسيعها، وأن تُستَخدم من أجل تشييد البنى التحتية مثل منشآت التخلص من النفايات، أو إقامة المناطق الصناعية، التي لا يمكن إقامتها بجوار المنازل السكنية. إضافة لاحتوائها على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الكسّارات والمحاجر ومصادر المياه الجوفية والأراضي الزراعية وأراضي الرعي وتطوير السياحة، ومياه نهر الأردن وموارد البحر الميت. وبالتالي فهذه الأراضي ضرورية جدا لغرض تطوير اقتصاد وطني، كما أنّ أعمال البنى التحتية المشتركة للبلدات، مثل الشوارع وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات، تُلزم بالانتقال إلى مناطق "ج" والعمل فيها. ما يعني أن فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بدون المنطقة "ج" شبه معدومة.

وتعتبر منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت والسفوح الشرقية أكبر وأهم احتياطي للأرض القابلة للتطوير في الضفة الغربية. مساحة المنطقة ١،٦ مليون دونم، وهي تُشكل ٢٨،٨٪ من مساحة الضفة الغربية، أي نحو ١٦٠٠ كيلومتر مربع. يعيش في المنطقة ٦٥ ألف فلسطيني في ٢٩ بلدة، وهناك حوالي ١٥~٢٠ ألف فلسطيني آخرين يعيشون في عشرات التجمعات البدوية الصغيرة. كذلك يوجد في المنطقة حوالي ٩،٤٠٠ مستوطن في ٣٧ مستوطنة (بما في ذلك سبع بؤر استيطانية). [٢١]

وبسبب مناخ غور الأردن شبه الاستوائي، وخصوبة تربته، وقربه من نهر الأردن، وتوفر خزانات المياه الجوفية؛ صار يشكل سلة الغذاء الفلسطينية على مدار السنة. الأمر الذي من شأنه تطوير الصناعات الزراعية والغذائية وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات. ولو سلمت هذه المنطقة الحيوية من الاحتلال لتحولت إلى مركز جذب لأصحاب المشاريع والاستثمارات، وأمكن لها تخفيف ازدحام السكان في مدن الضفة الغربية، ودعم الاقتصاد الفلسطيني.

علاوة على ذلك، يضم غور الأردن عدداً من المواقع الأثرية والطبيعية، وبعض المواقع التي تضمن سياحة دينية، إضافة للبحر الميت الذي تحتوي طينته على مواد علاجية، الأمر الذي يجعله مكانا مميزا للسياحة، فضلا عن احتوائه على ثروات طبيعية مهمة، مثل الفوسفات والبوتاس والأملاح وغيرها، ولهذه الأسباب يقدم البحر الميت ووادي الأردن فرص واعدة في تنويع الاقتصاد وتقويته، سواء في مجال الصناعات السياحية، أم الصناعات الزراعية، وبالتالي فإنه يمثل العمود الفقري الإقتصادي للدولة الفلسطينية المستقبلية. [٢٢]

ويقدر خبراء موارد البحر الميت للجانب الفلسطيني فقط، بأنها تزيد عن مليار دولار سنوياً، من المعادن الثمينة، وفي مقدمتها مخزونات ضخمة من مادتي «البوتاس» و«البرومين». وأشاروا إلى أن تقارير دولية صادرة عن البنك الدولي أوردت أن إسرائيل والأردن تحصلان معاً على نحو ٤،٢ مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل ١٪ من الإمدادات العالمية من «البوتاس»، و١٢٪ من إنتاج العالم من «البرومين». وبينت التقارير الدولية، أنه إذا تم الأخذ كمقياس متوسط القيمة المضافة لهذه الصناعات للاقتصادين الأردني والإسرائيلي، فسيكون بمقدور الاقتصاد الفلسطيني أن يضيف ما قيمته ٩٦٢ مليون دولار من

القيمة المضافة سنوياً، أي ما يعادل ٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١١، وما يوازي تقريباً حجم قطاع الصناعات التحويلية الفلسطيني بأكمله. [٢٣]

كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن صناعة السياحة الفلسطينية يمكن أن تولد ٢٩٠ مليون دولار من العائدات سنوياً و ٢٩٠٠ فرصة عمل. [٢٤] وتُقدر الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لموارد البحر الميت بنحو ١,١ مليار دولار أي ما يعادل ١٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ما يعني أنه في حال تمكن الفلسطينيون من الوصول إلى الثروات المعدنية، ومصادر الطاقة وإقامة مشاريعهم الاستثمارية الضخمة، فإنهم سيتمكنون من إحداث تنمية اقتصادية مستدامة. [٢٥]

وجاء في تقرير صادر عن مركز عبدالله الحوارني للدراسات والتوثيق بأن الفلسطينيين يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، بسبب سيطرة إسرائيل على مناطق الأغوار الشمالية، سلة الخضر والفاكهة للفلسطينيين. وأشار المركز إلى أن حجم أرباح المستوطنين من خلال الاستثمار في الأغوار الشمالية يقدر بحوالى ٦٥٠ مليون دولار سنوياً. [٢٦]

خلاصة

يتركز الصراع على الأرض، وبشكل خاص منطقة الأغوار والسفوح الشرقية، وتسعى إسرائيل لضم هذه المنطقة، وتفريغها من السكان، وهي مسألة حاسمة لطرفي الصراع، بالنسبة للفلسطينيين، تعتبر السيطرة الكاملة على غور الأردن أمراً ضرورياً وحاسما لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة؛ ببساطة، لأنّ غور الأردن بموارده وموقعه وإمكانياته الواعدة هو ضمان الاستقلالية الاقتصادية للدولة الفلسطينية في المستقبل. وبالنسبة لإسرائيل تمثل هذه المنطقة عازلا جغرافيا، ومنطقة نفوذ أمني، واستثمارات اقتصادية مربحة، والأهم، أنها بسيطرتها عليها، تكون قد حكمت بالإعدام على إمكانية قيام دولة فلسطينية، وبالتالي فإن مستقبل التسوية مرهون بمن يسيطر على هذه المنطقة.

الهوامش:

١ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المستوطنات http://info.wafa.ps/aprint.aspx?id=٤١٣٣ (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢ التهجير القسري من فلسطين بين الحقيقة والمبالغة، **الأيام**، ٢٧-١٠-٢٠٠٤.

٣ التهجير القسري من فلسطين، **الأيام**، ٢٧-١٠-٢٠٠٤.

٤ لهذا السبب عُدّ التهجير القسري جريمة حرب، تقرير على الجزيرة نت، ٩-١-٢٠١٧. http://cutt.us/br6Qr (شوهد في تشرين الأول، ٢٠١٧)

٥ رماح نجاجرة، **التهجير القسري والقانون الدولي الإنساني**، جامعة القدس، رسالة ماجستير منشورة في كلية الحقوق، ٢٠١٥.

٦ لهذا السبب عُدّ التهجير القسري جريمة حرب، مصدر سبق ذكره.

٧ حليمة العبيدية ووسيم غنطوس، **شهادات على التهجير القسري للسكان الفلسطينيين**، بديل، المركز الفلسطيني لمصادر جقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠١٤، ص٥. http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publica-tions/WP-WomanProject-web.pdf (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٨ ما هي مناطق C، بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٩-١٠-٢٠١٣. http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٩ ما هي مناطق C، بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٩-١٠-٢٠١٣. http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c

١٠ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

١١ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

١٢ أوري أرائيل يدعو إلى تهجير الفلسطينيين من مناطق C وضمها لإسرائيل، صدى الإعلام، ٨-٦-٢٠١٦. http://www.sadaa.ps/645.html (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

١٣ محمد بلاص، «الاحتلال يواصل حملات التهجير القسري في الأغوار الشمالية»، **الأيام**، ١١-٩-٢٠١٧.

١٤ محمد بلاص، الاحتلال يواصل، **الأيام**، ١١-٩-٢٠١٧

١٥ تقرير أممي: أنماط واضحة من تهجير الفلسطينيين في مناطق «ج» بالضفة، وكالة **سما** الإخبارية، ١١-٨-٢٠١١

١٦ جمال جمال، الأمم المتحدة تحذر من تهجير الفلسطينيين بالقوة من مناطق (ج)، جريدة **الدستور** الأردنية، ١١-٠٨-٢٠١١

١٧ جمال جمال، الأمم المتحدة تحذر، جريدة **الدستور** الأردنيّة، ١١-٨-٢٠١١

١٨ جويد التميمي، بدو السفوح الشرقية في صراع مع الاحتلال، وكالة **وفا**، ٢٢-٣-٢٠١٢، http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=nNm1y Da5965682979٣0anNm1yD (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

١٩ جويد التميمي، وكالة **وفا**، ٢٢-٣-٢٠١٢

٢٠ الفلسطينيون يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب سيطرة إسرائيل على الأغوار، جريدة **الحياة** اللندنية. ١٧-١٠-٢٠١٧

٢١ نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن، بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أيار ٢٠١١.

٢٢ إبراهيم شرقية وغسان شبانة، أهمية غور الأردن لدولة فلسطينية قابلة للحياة، موقع Al- Monitor، آذار ٢٠١٤ http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/03/jordan-valley-israel-occupation-palestine-peace-kerry.html##ixzz3VNp9kgvE (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢٣ بيان صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، ١٥-٢-٢٠١٥، جريدة فلسطين أون لاين. http://q9r.me/c80h (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢٤ البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني يخسر ٣,٤ بليون دولار بسبب القيود الاسرائيلية على المنطقة ج، مركز الزيتونة للدراسات،

http://www.alzaytouna.net/permalink/55502.html (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢٥ معتصم عوض، تحديات العملية التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، ٢–١٠–٢٠١٢.
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=139581 (شوهد في تشرين أول ٢٠١٧)

٢٦ الفلسطينيون يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب سيطرة إسرائيل على الأغوار، جريدة الحياة اللندنية. ١٧–١٠–٢٠١٧

٢٧ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المستوطنات http://info.wafa.ps/aprint.aspx?id=4133 (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٢٨ التهجير القسري من فلسطين بين الحقيقة والمبالغة، الأيام، ٢٧–١–٢٠٠٤.

٢٩ التهجير القسري من فلسطين، الأيام، ٢٧–١٠–٢٠٠٤.

٣٠ لهذا السبب عُدّ التهجير القسري جريمة حرب، تقرير على الجزيرة نت، ٩–١–٢٠١٧. http://cutt.us/br6Qr (شوهد في تشرين الأول، ٢٠١٧)

٣١ رماح نجاجرة، التهجير القسري والقانون الدولي الإنساني، جامعة القدس، رسالة ماجستير منشورة في كلية الحقوق، ٢٠١٥.

٣٢ لهذا السبب عُدّ التهجير القسري جريمة حرب، مصدر سبق ذكره.

٣٣ حليمة العبيدية ووسيم غنطوس، شهادات على التهجير القسري للسكان الفلسطينيين، بديل، المركز الفلسطيني لمصادر جقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠١٤، ص٥.
http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publica-tions/WP-WomanProject-web.pdf (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٣٤ ما هي مناطق C، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٩–١٠–٢٠١٣.
http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٣٥ ما هي مناطق C، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ٩–١٠–٢٠١٣.
http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c

٣٦ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

٣٧ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣

٣٨ أوري أرائيل يدعو إلى تهجير الفلسطينيين من مناطق C وضمها لإسرائيل، صدى الإعلام، ٨–٦–٢٠١٦. http://www.sadaa.ps/645.html (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٣٩ محمد بلاص، «الاحتلال يواصل حملات التهجير القسري في الأغوار الشمالية»، الأيام، ١١–٩–٢٠١٧.

٤٠ محمد بلاص، الاحتلال يواصل، الأيام، ١١–٩–٢٠١٧

٤١ تقرير أممي: أنماط واضحة من تهجير الفلسطينيين في مناطق «ج» بالضفة، وكالة سما الإخبارية، ١١–٨–٢٠١١

٤٢ جمال جمال، الأمم المتحدة تحذر من تهجير الفلسطينيين بالقوة من مناطق (ج)، جريدة الدستور الأردنية، ١١–٨–٢٠١١

٤٣ جمال جمال، الأمم المتحدة تحذر، جريدة الدستور الأردنيّة، ١١–٨–٢٠١١

٤٤ جويد التميمي، بدو السفوح الشرقية في صراع مع الاحتلال، وكالة وفا، ٢٢–٣–٢٠١٢،
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=nNm1yDa59656829793 0anNm1yD (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٤٥ جويد التميمي، وكالة وفا، ٢٢–٣–٢٠١٢

٤٦ الفلسطينيون يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب سيطرة إسرائيل على الأغوار، جريدة الحياة اللندنية. ١٧–١٠–٢٠١٧

٤٧ نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أيار ٢٠١١.

٤٨ إبراهيم شرقية وغسان شبانة، أهمية غور الأردن لدولة فلسطينية قابلة للحياة، موقع Al- Monitor، آذار ٢٠١٤
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/03/jordan-valley-israel-occupation-palestine-peace-kerry.html##ixzz3VNp9kgvE (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٤٩ بيان صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، ١٥–٢–٢٠١٥، جريدة فلسطين أون لاين. http://q9r.me/c80h (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٥٠ البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني يخسر ٣,٤ بليون دولار بسبب القيود الاسرائيلية على المنطقة ج، مركز الزيتونة للدراسات،
http://www.alzaytouna.net/permalink/55502.html (شوهد في تشرين الأول ٢٠١٧)

٥١ معتصم عوض، تحديات العملية التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، ٢–١٠–٢٠١٢.
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=139581 (شوهد في تشرين أول ٢٠١٧)

٥٢ الفلسطينيون يخسرون ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب سيطرة إسرائيل على الأغوار، جريدة الحياة اللندنية. ١٧–١٠–٢٠١٧

٥٣ ما هي مناطق C، بتسيلم، ٢٠١٣